



٠٠٥٤١٤



جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

ضوابط التبديع عند المحدثين

رما القساجين

إعداد

محمد عبد الله أحمد

إشراف

الأستاذ الدكتور / أحمد يوسف حنينان • الأستاذ الدكتور / عبد الحفيظ محمد علي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ
لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَحَدِثٍ فَوَطَّقَ لَهَا نَافِثًا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا لَا تُدْعَوْنَ لَهُمْ وَاللَّهُ الَّذِي فَسَّاهُمْ يُعَلِّمُهُمْ وَالْأَرْجَامُ إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كَلَامُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَنْ أَمَرَ الْأُمُورَ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ^(١).

أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا بَحْثٌ فِي مَسْأَلَةٍ دَقِيقَةٍ مِنْ مَسَائِلِ جَرَحِ الرِّوَاةِ وَثَقَلَةِ الْعِلْمِ، وَهِيَ
مَسْأَلَةُ الْجَرَحِ بِالْبِدْعَةِ.

وَالْبِدْعَةُ الْإِعْتِقَادِيَّةُ هِيَ الَّتِي تَوَجَّهَتْ إِلَيْهَا أَنْظَارُ الْعُلَمَاءِ الثَّقَلَةِ مِنْ أَهْلِ
الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

وَالْبِدْعَةُ الْإِعْتِقَادِيَّةُ هِيَ مَا كَانَ إِعْتِقَادًا لِلشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ عَلَيْهِ
مِنَ الْمَعْرُوفِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ لَا يُمَعَّادُونَ، بَلْ يَنْوَعُ شُبُهَةٌ سَوَاءٌ أَكَانَ مَعَ
الْإِعْتِقَادِ عَمَلٌ أَمْ لَا.

وَجَرَحُ الرِّوَاةِ بِالْبِدْعَةِ طَعْنٌ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَهُوَ مِنْ أَوْجَعِ أَنْوَاعِ الْجَرَحِ

(١) هَذِهِ خُطْبَةُ الْحَاجَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَاحِظُ بِهَا خُطْبَهُ، وَيَعْلَمُهَا أَصْحَابُهُ -رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ- وَقَدْ وَرَدَتْ مِنْ طَرَفَيْنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَبُعَايِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعَانِشَدٍ وَغَيْرِهِمْ رحمهم الله.
أَخْرَجَ ذَلِكَ: أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١/٣٠٢، ٣٠٥، ٣٩٢، ٤٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ:
بَابُ تَخْفِيفِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ (٨٦٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ: بَابُ كَيْفَةِ الْخُطْبَةِ وَكَيْفِ
الْخُطْبَةِ (٣/١٠٤، ١٨٨)، وَأَبُو نَازِرٍ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ: بَابُ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ (٢١١٨)،
وَالْثِّرِمَذِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ (٩١٠٥)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ
النِّكَاحِ: بَابُ خُطْبَةِ النِّكَاحِ (١٨٩٢)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢/١٨٢، ١٨٣)، وَابْنُ أَبِي
بَكْرٍ فِي الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ (٧/١٤٦)، وَقَدْ جُمِعَ طَرَفُهَا، وَحَرَّرَهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاهِرُ الدِّينِ
الْأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقْلَةٍ.

الَّذِي يَلْحَقُ الرِّوَاةَ وَثِقَلَةُ الْعِلْمِ وَالتَّكَلُّبُ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَتَاوَلُ أَمْرًا يَنْصِلُ
بِالْعَقِيدَةِ؛ إِذَا بَانَ صِفَةُ السَّيِّدِيعِ الَّتِي يُطْلِقُهَا أُنْمَةُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَلَى بَعْضِ
الرِّوَاةِ تَنْصَرِفُ إِلَى الْبِدْعَةِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ وَهِيَ الانْحِرَافُ الْحَادِثُ فِي الْإِعْتِقَادِ
الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ.

وَحَظَرُ النَّسَاهِلِ فِي الْجَرْحِ ظَاهِرٌ لِكَوْنِهِ جَرَحًا لِسَلِيمٍ وَوَسْعًا لَهُ بِسِمَةِ
سُوءٍ يَبْقَى عَلَيْهِ الدَّهْرُ عَارُهَا، يُلْحَقُهُ مَا يَبْقَى الْعِلْمُ مَسَارُهَا، وَلِأَنَّهُ إِهْدَارٌ لِرِوَايَةِ
الرَّائِي، وَإِسْقَاطٌ لِعَلِيهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا لِلْجَرْحِ حَقِيقَةً فَبَقِيَ جَرْجُهُ إِبْهَاتٌ
أَنْ لَيْسَ دِينًا مَا هُوَ دِينٌ، وَفِي الْمُقَابِلِ فَالنَّسَاهِلُ فِي التَّعْدِيلِ يَجْعَلُ دِينًا مَا لَيْسَ
بِدِينٍ، وَلَيْسَ النَّسَاهِلُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ بِأَقْلٍ حَظَرًا مِنَ التَّشَدُّدِ فِيهِمَا.

وَقَدْ اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَلَى وَجُوبِ جَرْحِ الْمُتَّبِعِ، وَبَيَانِ
حَالِهِ، وَكَشْفِ أَمْرِهِ، وَخَاصَّةً إِذَا كَانَ دَاعِيًا إِلَى بَدْعِهِ مُنَافِعًا عَنْهَا.

وَاتَّفَقَتْ كَلِمَةُ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ عَلَى: «أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ، وَأَنَّ الرِّوَايَةَ
لَا تَكُونُ إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ، وَأَنْ جَرَحَ الرِّوَاةَ يَمَّا فِيهِمْ جَائِزٌ بَلٍ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ
مِنَ الْغِيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ، بَلْ مِنَ الذَّبِّ عَنِ الشَّرِيعَةِ الْمُكْرَمَةِ»^(١).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَجِبَ بَيَانُ حَالِ مَنْ يَغْلُطُ فِي الْحَدِيثِ
وَالرِّوَايَةِ، وَمَنْ يَغْلُطُ فِي الرَّأْيِ وَالْفَتْوَا، وَمَنْ يَغْلُطُ فِي الزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ، وَإِنْ كَانَ
الْمُخْطِئُ الْمُجْتَهِدُ مَغْفُورًا لَهُ خَطْوُهُ، وَهُوَ مَا جُورَ عَلَى اجْتِهَادِهِ، فَبَيَانُ الْقَوْلِ

(١) من مقدمة الإمام مسلم رحمه الله لصحيحه (١٤/٦).

والعمل الذي دل عليه الكتاب والسنة واجب، وإن كان في ذلك مخالفة قوله وعمله.

ثم القائل في ذلك يعلم لا بد له من حسن النية، فلو تكلم بحق لقصده العلو في الأرض أو الفساد كان بمنزلة الذي يتأكل حمية، وإن تكلم لأجل الله تعالى، فمخلصاً له الدين كان من المجاهدين في سبيل الله، من وروية الأنبياء^(١).

ومقصود أهل الحديث المتكلمين في الرجال حفظ الشريعة وضوء الدين كما قال الإمام مسلم رحمه الله عنهم: «إنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معانيب روافد الحديث وتأفلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهى أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمصدق للأمانة ثم أقدم على الرواية عند من عرفه ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان إنما يفعله ذلك غاشاً لعوام المسلمين، إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها».

ذكر ذلك الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة «صحيحه»، «باب: الكشف عن معانيب روافد الحديث»^(٢).

وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله أن جرح الرواة وتأفلي العلم بالحق، وبيان

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية (٢/ ٢٧٩).

(٢) مقدمة الإمام مسلم لصحيحه [صحيح مسلم بشرح النووي (١/ ١٢٣)].

المبتدعة واجب شرعي، فقال:

«مِثْلُ أَثْمَةِ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ الْمَقَالَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْعِبَادَاتِ
الْمُخَالَفَةِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ بَيَانَ خَالِهِمْ وَتَحْذِيرَ الْأَمَةِ مِنْهُمْ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ
الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى قِيلَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: الرَّجُلُ بِصُومٍ وَيُصَلِّي وَيَعْتَكِفُ أَحَبُّ
إِلَيْكَ أَوْ يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ؟

فَقَالَ: إِذَا قَامَ وَصَلَّى وَاعْتَكَفَ فَإِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا تَكَلَّمَ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ
فَإِنَّمَا هُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، هَذَا أَفْضَلُ.

فَيَنْبَغُ أَنْ هَذَا عِلْمٌ لِلْمُسْلِمِينَ فِي دِينِهِمْ مِنْ جَنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِذَا
تَطَهَّرَ سَبِيلَ اللَّهِ وَدِينَهُ وَمِنْهَاجَهُ وَشَرْعَهُ وَدَفَعُ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدُوَانِهِمْ عَلَى
ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمَةُ اللَّهِ لَدَفَعَ خَبَرُ
هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ،
فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنَ الدِّينِ إِلَّا تَبَعًا، وَأَمَّا
أُولَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً»^(١).

وَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْكَلَامَ فِي الرُّوَاةِ وَمَنْ جَعَلَ ذَلِكَ
غِيَةً مُحَرَّمَةً، فَقَالَ: «فَإِنَّكَ -يَرْحَمُكَ اللَّهُ- ذَكَرْتَ أَنَّ قَبْلَكَ قَوْمًا يُكْرَهُ قَوْلُ
الْقَاتِلِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ خَطَأٌ، وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَفُلَانٌ
يُخْطِئُ فِي رِوَايَةِ حَدِيثٍ كَذَا، وَالصَّوَابُ مَا رَوَى فُلَانٌ بِخِلَافِهِ، وَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ

(١) مجموعة الرسائل والمسائل للشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٢٧٩).

استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتيال الصالحين من السلف
 الماضين... ولكن الجاهل ينكر العلم لتركيب الجهل فيه، وضد العلم هو
 الجهل، فكل ضد نافي لضده، دافع له لا محالة، فلا يهرلك استنكار الجهال
 وكثرة الرعاع لِمَا شَصَّ به قوم وحرُموه^(١).

ولخطورة هذه المسألة وعظيم قدرها في دين الله، كانت مُحاطة بقواعد
 صارمة، وقِيود حاسمة، «فليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن التأقّد لابد أن
 يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين
 وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب
 الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن
 يعرف أحوال الراوي: متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة
 والعقل والمروءة والتحمُّظ؟ ومتى سرَّع في الطلب، ومتى سمع؟ وكيف
 سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف جُتِبَ؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يُحدث
 عنهم ويلدائهم ووفياتهم، وأوقات حديثهم وعاداتهم في التحديث، ثم
 يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها عرويات هذا الراوي ويعتبرها
 بها، إلى غير ذلك ممَّا يطول شرحه.

وتكون مع ذلك مُبْقِظاً، مُرَهِّفَ الفهم، دقيقَ الفطنة، مَالِكاً لِنَفْسِهِ،
 لَا يَسْتَمِيلُهُ الْهَوَى، وَلَا يَسْتَفْزُهُ الْغَضَبُ، وَلَا يَسْتَحِفُّهُ بَادِرُ ظَنٍّ حَتَّى يَسْتَوْفِي

(١) كتاب التمييز للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي، مع: منهج
 النقد عند المحدثين للأعظمي (ص ١٦٩).

النظرة ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر، وهذه
الرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفاضل.

وقد كان من أكابر محدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعول
عليه ولا يلتفت إليه.

قال الإمام علي بن المديني، وهو أحد أئمة هذا الشأن: «أبو نعيم، وعفان،
صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحدا إلا وقعوا فيه».

وأبو نعيم وعفان من الأجل، والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلاميهما
في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلاميهما^(١).

فكما أن حياطة الدين، والدفاع عن الشريعة واجب، فكذلك صيانة
عرض المسلم ورعاية حقه واجب أيضا.

والعلماء من المتكلمين في الرجال والمناهج تحكمهم قواعد صارمة،
وقيود حاسمة، وهم على وعي مضيق لخطورة وجلال ما يفعلون.

والدليل على ذلك، هذا البحث الذي بين أيدينا، وقد جمعت فيه
قواعد أهل العلم في الجرح بالبدعة والطعن بها.

وهذا البحث مثل من رسالتني للعالمية، وهي بعنوان (الرواة المبدعون من
رجال الكتب الستة)، وقد جمعت فيه ضوابط الرمي بالبدعة، وطبقتها على من
رُمي بالبدعة من رجال الكتب الستة، ليوضح من رُمي بالبدعة وهي فيه، ومن رُمي

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، تقديم الشيخ المعلمي (ص/ ب-ج).

بها وهو منها بريء، ثم لترتب على ذلك نتائجه من قبول ورد، وتعديل وشرح .
وقد أثار نشره منفرذا لأنه متكامل بذاته، ولأنه يمس أمرا من أخطر
الأمور في تحصيل العلم وأدائه .

وأنا في هذا كله على قانون السلف ومنهجهم حيث قرروا أن كل ما قالوه
أو كتبوه مخالفا للكتاب والسنة فمضروب به عرض الحائط، وهم منه برآء .
وأسأل الله تعالى أن يرفع بهذا البحث كآفته وقارته وكل نافر فيه وذال عليه .
كما أسأله تعالى أن يجمع شمل أمتنا، وأن يوحد على الكتاب والسنة
بفهم سلف الأمة صفوفها، وأن يولف بين قلوب أبنائها، ويشرح للحق
صورهم، ويقيم على الصراط المستقيم أقدامهم .

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله إبراهيم وإسماعيل، وعلى
سائر الأنبياء والمرسلين وسلم تسليما كثيرا . وأخبر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين .

وكتب الطالب:
محمد عبد الله أحمد

فهرس الموضوعات

المقدمة.....	٥
بين يدي الضوابط.....	١٣
حكمُ الكلام في أهل البدع.....	٢٠
بيانُ الأصول التي يعتمدُ عليها أهل البدع والأهواء.....	٣٤
١- اعتمادهم على الأحاديث الواهية الضعيفة والمكذوبة فيها	
على رسول الله ﷺ.....	٣٦
٢- ردُّهم الأحاديث الصحيحة التي هي غيرُ موافقةٍ لأغراضهم.....	
٣- تخرُّصهم على الكلام في القرآن والسنة العربيين مع العُرْو عن	
علم العربية.....	٣٦
٤- انحرافهم عن الأصول الواضحة إلى اتباع التشابهات التي للعقول	
فيها مراقب.....	٣٧
٥- الأخذ بالمطلقات قبل النظر في مُقيّداتها، أو بالعمومات من غير	
تأمل هل لها مخصصات أو لا؟ وكذلك العكس.....	٣٧

٣٨	٦- تحريف الأدلة عن مواضعها
٣٩	٧- بناء طائفة منهم الغواهر الشرعية على تأويلات لا تعقل
٣٩	٨- الغلو في تعظيم شيوخهم
٤٠	طريقة معرفة البدعة
٤٢	معاملة أهل البدع
٥٦	صواب في الرمي بالبدعة
٥٦	١- شروط المبدع
٥٧	أ- العلم والسياسة والتقوى والورع
٥٨	ب- معرفة أسباب الجرح والتعديل
٥٩	ج- تحرير مدلولات الألفاظ في اللغة والاصطلاح
٦٠	د- اجتناب الغيبة، وهتك حجاب المعاصرة
٦٥	هـ- العلم بالأحكام الشرعية
	و- مراعاة قرب الجرح من المجروح زماناً، مع معرفته بحقيقة حال المتقدم
٦٦	ز- المعرفة بطرق أهل التصوف ومقالاتهم
٦٨	ح- الاطلاع على أصول البدع، وما ترد بسببه الرواية، وما لا ترد

- ط- أن يكون عارفاً بالعلوم ومرائيها، وما يحرم وما لا يحرم منها ... ٧٠
- ي- أن يكون بعيد النظر في تصور الممكّنات ٧١
- ك- أن يكون عارفاً بسيرة رسول الله ﷺ وسنته، عارفاً بأصول البدع .. ٧٢
- ٢- التفريق بين العالي وغيره. ٧٤
- ٣- طريقة معرفة العالي في بدعته ٧٤
- ٤- التفريق بين العالي في زمان السلف والعالي بعدهم. ٧٤
- ٥- التفريق بين البدعة الكبرى، والبدعة الصغرى. ٧٤
- ٦- رواية الشيعي، وضابط قبولها ٨٤
- ٧- مراعاة إطلاق: «أهل الأهواء»، و«أهل البدع» ٨٩
- ٨- ضابط الكفر بالبدعة ٩٣
- لأزم القول قول أم لا؟ أو: لأزم المذهب مذهب أم لا؟ ٩٨
- أ- معنى اللازم ٩٨
- ب- أنواع الدلالة الوضعية اللفظية ٩٨
- الدلالة الوضعية اللفظية تنقسم إلى ثلاثة أقسام ٩٩
- ج- هل لأزم القول قول أم لا؟ وهل لأزم المذهب مذهب أم لا؟ ... ١٠٠

الْأَزْمُ مِنْ قَوْلِ أَحَدٍ بِسُوءِ قَوْلِ اللَّهِ وَقَوْلِ رَسُولِهِ ﷺ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ ... ١٠٠

٩- حُكْمُ رِوَايَةِ الْمُكْفَرِ بِبِدْعَتِهِ ١٠٥

١٠- مَذْهَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ وَمُنَاقَشَتُهُ ١١٢

والاختيار أن رِوَايَةَ الْكَافِرِ بِبِدْعَتِهِ مَرْدُودَةٌ، وَذَلِكَ لِأَشْوَارٍ ١١٥

١١- ضَبْطُ الْفَسْقِ بِالْبِدْعَةِ ١١٦

١٢- حُكْمُ رِوَايَةِ الْفَاسِقِ بِبِدْعَتِهِ ١٢٠

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: رَدُّ رِوَايَتِهِمْ مُطْلَقًا ١٢١

الْقَوْلُ الثَّانِي: قَبُولُ رِوَايَتِهِمْ مُطْلَقًا، مَا لَمْ يَسْتَحِجُوا الْكُذِبَ فِي نُصْرَةِ

مَذْهَبِهِمْ، أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِمْ سَوَاءٌ كَانُوا دُعَاءَ أَمْ لَا ١٢٣

الْقَوْلُ الرَّابِعُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ١٣٠

١٣- رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ الدَّاعِيَةِ إِلَى بِدْعَتِهِ ١٣٥

١٤- رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ لَا تُقْبَلُ إِلَّا بِقُبُودٍ ١٤٧

١٥- حُكْمُ الْمُبْتَدِعِ الْمُتَأَوِّلِ ١٥٠

وَحُكْمُ التَّأْوِيلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ١٥٠

وَالْعَمَلُ الْمُبْتَدِعُ عَلَى قِسْمَيْنِ ١٥١

أَنْوَاعُ التَّأْوِيلِ وَأَحْكَامُهُ إِجْمَالًا، وَأَنْوَاعُ الْمُتَأَوَّلِينَ وَبَيَانُ حُكْمِ كُلِّ وَهِيَ	
عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ	١٥٥
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مُتَّصِحٌ كُفْرُهُ	١٥٥
الْقِسْمُ الثَّانِي: مُتَأَوَّلٌ مُتَّصِحٌ إِعْدَارُهُ	١٥٧
الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مُتَأَوَّلٌ مُخْتَلَفٌ فِي كُفْرِهِ وَإِعْدَارِهِ	١٥٩
الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: الْحُكْمُ بِالتَّكْفِيرِ	١٦١
الْقَوْلُ الثَّانِي: الْحُكْمُ بِالْإِعْدَارِ وَعَدَمُ التَّكْفِيرِ	١٦٢
الْقَوْلُ الثَّالِثُ: عَدَمُ الْحُكْمِ بِالتَّكْفِيرِ أَوْ الْإِعْدَارِ	١٦٣
خُلَاصَةُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي حُكْمِ الْمُتَبَدِّعَةِ الْمُتَأَوَّلَةِ	١٦٤
ضَوَابِطُ التَّأْوِيلِ السَّائِفِ	١٦٥
١٦ - كَلَامُ الْأَقْوَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ	١٦٧
١٧ - عَدَمُ تَسْوِيَةِ الْعُلَمَاءِ بَيْنَ الْمُتَبَدِّعَةِ الرَّوَاةِ	١٧٦
١٨ - مُرَاعَاةُ الْخَطَا الَّذِي يُعْتَرِي الْبَشَرَ	١٨٣
١٩ - مُرَاعَاةُ اخْتِلَافِ أَنْظَارِ أَهْلِ الْعِلْمِ	١٨٨
٢٠ - مُرَاعَاةُ اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ، وَأَثَرُهُ فِي جَرَحِ الرَّوَاةِ	٢٠٠
٢١ - الْعَمَلُ عِنْدَ تَعَارُضِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ	٢٠٥